

برنامج
الأغذية
العالمي



Programme
Alimentaire
Mondial

World
Food
Programme

Programa
Mundial
de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثالثة

روما، ٢٣ - ٢٦/١٠/٢٠٠٠

مخططات الإستراتيجيات القطرية

البند ٦ من جدول الأعمال

مقدمة للمجلس لينظر فيها

مخطط الاستراتيجية القطرية - السودان



Distribution: GENERAL

WFP/EB.3/2000/6/3

31 August 2000

ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية

العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb_public/EB_Home.html)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير إقليم عمليات أفريقيا (OSA): محمد الزجاري رقم الهاتف: 066513-2201

مستشار المسائل الإنمائية (OSA): Mr B. Djossa رقم الهاتف: 066513-2244

الرجاء الاتصال بمشرف وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2328).



ملخص

يعد السودان من أقل البلدان نمواً ومن بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض في آن واحد، حيث يبلغ إجمالي دخل الفرد من الناتج القومي فيه ٢٩٠ دولاراً في العام. وقد صنف تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السودان في المرتبة ١٤٢ من إجمالي ١٧٤ بلداً. ويأوي السودان أكبر عدد في العالم من النازحين زهاء ٤ ملايين، يتلقى مليونان منهم تقريباً مساعدات إنسانية. وتمثل عملية شريان الحياة في السودان، التي ابتدأت في عام ١٩٨٩، الآلية الأساسية للمعونة الإنسانية في السودان، وتضم منظومة الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية دولية. ويعد برنامج الأغذية العالمي الشريك الرئيسي، في إطار عملية شريان الحياة في السودان، فيما يتعلق بتوفير الأغذية والإمدادات ذات الصلة. ولم تكفل الجهود المبذولة لإحلال السلام والاستقرار بالنجاح، على الرغم مما شهدت الشهور الأخيرة من إشارات إيجابية في اتجاه تسوية سياسية ممكنة. وقد قيد الصراع الممتد التنمية الاقتصادية، وأدى إلى تآكل مستوى معيشة السكان بشكل خطير. كما أدت الكوارث الطبيعية المتكررة إلى اتساع نطاق انعدام الأمن الغذائي في شمالي السودان. أما في جنوب السودان، فإن انعدام الأمن الغذائي ينجم عن النزوح الجماعي للسكان من جراء الصراعات، وسوء حالة البنية الأساسية، ومشاكل انعدام الأمن والانتقال في المنطقة.

ونظراً لغياب الاستقرار السياسي، يوصي مخطط الاستراتيجية القطرية (٢٠٠٢ - ٢٠٠٦) هذا بتبني نهج حذر بالنسبة للبرنامج القطري المقبل. وحتى في ظل أفضل التصورات، ومع إحراز تقدم كبير في عملية السلام، يوصى بأن يتقدم البرنامج تدريجياً صوب نسق إنمائي في جنوب السودان. ويلزم التحلي بالمرونة للتكيف والأوضاع والاحتياجات المتطورة. وفي الجنوب، سيحدث تحول تدريجي من عمليات الإغاثة إلى عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش في أوائل عام ٢٠٠١.

وسيظل مناط تركيز الأنشطة الإنمائية التي يدعمها البرنامج في شمال السودان ينصب على المناطق التي ينعلم فيها الأمن الغذائي. وستساعد هذه الأنشطة على دعم استراتيجيات البقاء على قيد الحياة للأسر الريفية فقيرة الموارد. وسينال نشاط الاستعداد لحالات الكوارث الانتباه الملائم في إطار البرنامج القطري المزمع، بما في ذلك تركيب نظم للإنذار المبكر، وتوحيد منهجيات التقييم، وتقاسم المعلومات بين جميع الشركاء، والتخطيط لحالات الطوارئ. ووفقاً لقرار المجلس التنفيذي رقم ١/١٩٩٩/م-ت-س/٢، سيتناول البرنامج القطري المقبل الأولويات ١ و ٢ و ٣ لوثيقة "تحفيز التنمية". ويشترك البرنامج بنشاط في إعداد التقييمات القطرية الموحدة، وفي إطار المساعدات الإنمائية للأمم المتحدة، ويبدأ هذا الإطار في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢ مع دورة البرنامج الجديد لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة اليونيسيف. وستجري مواصلة دورة البرنامج القطري للبرنامج مع دورات الوكالات الشقيقة.

مشروع القرار

يوافق المجلس التنفيذي على مخطط الاستراتيجية القطرية للسودان (الوثيقة WFP/EB.3/2000/6/3)، وأن يُلَئِن للأمانة بأن تبدأ في صياغة برنامج قطري، يراعى ملاحظات المجلس.



مقدمة

- ١- السودان هو أكبر بلد في أفريقيا من حيث المساحة، ويبلغ تعداد سكانه ٣١ مليون نسمة، (يمثل، من أوجه كثيرة، حالة إنسانية وإنمائية خاصة. ومنذ استقلاله في عام ١٩٥٦، خربت الحرب الأهلية في جنوب البلاد. وقد بدأت المرحلة الأخيرة من القتال في عام ١٩٨٣، بعد عقد واحد فقط من السلام النسبي. وراح ضحية هذا الصراع ما يقرب من ١,٩ مليون شخص، ونزح ٤ ملايين شخص، فضلا عن ٥٠٠.٠٠٠ لاجئ.
- ٢- ولا تزال الحرب الأهلية الممتدة تؤدي إلى تشتت الموارد الوطنية على حساب التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأدت حالات الجفاف والفيضانات المتكررة إلى تفاقم الأوضاع، مما أدى إلى زيادة تشريد السكان، وإلى مجاعات، وفقر مدقع، وتدهور في البيئة. ويصنف السودان ضمن أقل البلدان نموا، واحتل المرتبة ١٤٢ من إجمالي ١٧٤ بلدا في قائمة تقرير التنمية البشرية الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٩. ويبلغ معدل الوفيات بين المواليد ٧٣ في الألف من المواليد الأحياء، ويقدر متوسط العمر المتوقع بـ ٥٦ عاما للنساء و ٥٣ عاما للرجال. وقد انخفضت قدرة السكان على الحصول على الغذاء والسلع الضرورية الأساسية الأخرى انخفاضاً كبيراً كما شوهد خلال المجاعة الحادة في عام ١٩٨٩ في بحر الغزال. هذا وقد دمر الصراع الدائر البنية الأساسية المتواضعة التي كانت قائمة في جنوب البلاد.
- ٣- وأدت الانعكاسات الدولية للصراع إلى تقييد آفاق التنمية في السودان. ففي عام ١٩٩٦، فرض مجلس الأمن للأمم المتحدة عقوبات دبلوماسية على البلاد. وانخفضت المساعدات الدولية للسودان من ٨٥٠ مليون دولار سنوياً في المتوسط في أوائل التسعينات إلى حوالي ٧٤ مليون دولار في أواخر التسعينات. وتقدم المنح الثنائية في كليتها تقريباً في شكل مساعدات إنسانية.
- ٤- واستهلت عملية شريان الحياة في السودان في عام ١٩٨٩، عقب المجاعة التي شهدتها منطقة بحر الغزال، لتوفير الإغاثة للسكان المتضررين بالحرب الأهلية والكوارث الطبيعية. وتتمثل إحدى المهام الأساسية لعملية شريان الحياة في السودان في التفاوض مع الأطراف المتحاربة بشأن وصول الوكالات الإنسانية إلى السكان المتضررين بالصراع. وتشمل عملية شريان الحياة في السودان وكالات الأمم المتحدة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة اليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي وزهاء ٤٢ منظمة غير حكومية دولية ووطنية. وتباشر عملية شريان الحياة نشاطها في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في جنوب السودان وتلك الخارجة عن سيطرتها، وكذلك في الجزء الشمالي للبلاد، حيث يتركز النازحون. (الخرطوم وكسلا، وجنوب كردفان، وغرب كردفان، وجنوب دارفور). وبرنامج الأغذية العالمي هو الشريك الرئيسي، في إطار عملية شريان الحياة، فيما يتعلق بتوفير المعونة الغذائية والإمدادية. ومن الناحية التشغيلية، تنقسم المنطقة المشمولة بعملية شريان الحياة إلى قطاعين: القطاع الشمالي، ويشمل مناطق تحت سيطرة الحكومة (مناطق انتقالية في الشمال ومدن عسكرية في الجنوب)، والقطاع الجنوبي، ويشمل مناطق خارج سيطرة الحكومة. وتنقسم مهام المساعدة الإنسانية في القطاع الشمالي بين وكالات الأمم المتحدة والحكومة.
- ٥- وقد بدأت عملية شريان الحياة كعملية إغاثة استجابة للمجاعة الناجمة عن الصراع، ولكن التحول في الاستجابة الإنسانية من الإغاثة إلى تعزيز الاعتماد على الذات على المدى الطويل يتجسد أيضاً في الاستراتيجيات الأخيرة لعملية شريان الحياة. ففي سبتمبر/أيلول ١٩٩٩ مثلاً، نظمت عملية شريان الحياة حلقة عمل نظرت في سبل تجاوز مرحلة البرمجة في حالات الطوارئ.



انعدام الأمن الغذائي والفقراء الجوعى

انعدام الأمن الغذائي على الصعيد الوطني والإقليمي والأسري

- ٦- يتمتع السودان بإمكانات زراعية كبيرة وبموارد طبيعية أخرى مثل البترول. وتمثل الزراعة بالري (نحو ١٠ في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة)، ويمثل الإنتاج للمحاصيل بمياه الأمطار عن طريق الزراعة الآلية ثلثي إجمالي الإنتاج الزراعي، ويسهم هذان النوعان من الزراعة بالجزء الأكبر من العملة الصعبة للبلاد. وعادة تسهم زراعة الكفاف بمياه الأمطار بقدر أقل في الاقتصاد. بيد أن هذا الإسهام حاسم الأهمية حيث إنه يوفر جزءاً هاماً من الاحتياجات الغذائية في المناطق الريفية ويستخدم ثلاثة أرباع السكان الريفيين.
- ٧- ويتراوح سقوط الأمطار من صفر تقريباً في المنطقة الشمالية القاحلة إلى نحو ١٨٠٠ مم في أقصى الجنوب المداري. وهذا التباين الواضح في سقوط الأمطار، حتى في المناطق المعتدلة الأمطار، يؤدي إلى تقلبات حادة في الإنتاج وفي أسعار الذرة الرفيعة والدخن، الغذاء الرئيسي، مما يسهم في تقلب أسواق الأغذية ويزيد من انعدام الأمن الغذائي بالنسبة للفقراء.
- ٨- وعلى المستوى الوطني، تحقق البلاد عادة الاكتفاء الذاتي في الذرة الرفيعة، بل أنها تصدر كميات محدودة منه عندما يكون الحصاد موثياً. وتوجد اختلالات إقليمية وعجز في أماكن محددة. وتسود زراعة الكفاف التقليدية في جنوب السودان وغرب دارفور وغرب كردفان، وهي مناطق عجز غذائي هيكلية. وفي الجنوب، تقيد الحرب الأهلية الدائرة منذ أمد طويل الإنتاج، فالوصول إلى الأراضي الزراعية محدود والمساحة المزروعة محدودة. كما أن الحرب تمنع المزارعين من الاعتناء بأراضيهم، مما يؤدي إلى ضعف الإنتاج. وإضافة إلى ذلك، فإن سوء حالة البنية الأساسية وانعدام الأمن يحد من الوصول إلى أسواق الغذاء.
- ٩- أما المناطق ذات الكثافة السكانية العالية الواقعة في المناطق الوسطى والشرقية، حيث تتركز الزراعة المروية والزراعة المطرية الآلية (القضارف والجزيرة والمازين وغيرها)، فإنها تحقق عادة فائضاً في الإنتاج. وتتصل مشكلة انعدام الأمن الغذائي بمحدودية الإنتاج وكذلك بصعوبة نقل السلع الغذائية من مناطق الفائض الإنتاجي إلى مناطق العجز بسبب عدم الأمن وسوء حالة البنية الأساسية وعدم وجود آلية لتحقيق استقرار الأسواق.
- ١٠- وتستخدم الأغذية المستوردة تجارياً والمعونات الغذائية، بدرجات متفاوتة، في مواجهة العجز الغذائي. ونتيجة للامتناد الحضري، ارتفعت الواردات من القمح خمسة أمثال تقريباً بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٩. وبلغ متوسط المعونة الغذائية التي يقدمها البرنامج في حالات الطوارئ، التي تستهدف المناطق الجنوبية بدرجة كبيرة، ٢٤٨ ٠٠٠ طن سنوياً في التسعينات. وخلال الفترة ذاتها، بلغ متوسط المعونة الغذائية لمشروع البرنامج، الموجهة كلياً إلى المناطق الشمالية، ١٣ ٠٠٠ طن سنوياً.
- ١١- إن الذرة الرفيعة هو الغذاء الأساسي لغالبية سكان الريف، بينما أصبح القمح، الذي يستهلك أساساً في شكل خبز، جزءاً من الوجبات الغذائية بشكل متزايد في المناطق الحضرية وفي شمالي السودان. أما الكسافا واليام والبنامبي فهى السلع الغذائية الأساسية المتوفرة في جنوبي السودان. وتسهم الذرة واللبن أيضاً في الغذاء في الجنوب. وقد ظل إسهام الحبوب، التي تشكل أكثر من نصف مجموع الإمداد بالسعرات الحرارية، مستقرًا نسبيًا طوال العقود الثلاثة الماضية، بينما انخفض إسهام الجذور والدرنات والحبوب.



١٢- ووفقا لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة، فإن متوسط الإمداد الحراري اليومي للفرد (بما في ذلك الواردات التجارية والمعونات الغذائية) بلغ ٢ ١٥٥ سعرا حراريا في الفترة ١٩٨٩/١٩٩١ و ٣٧٩ سعرا حراريا في الفترة ١٩٩٥/١٩٩٧، قياسا بما متوسطه ٢ ٢٠٥ سعرات حرارية (١٩٩٦) في أفريقيا جنوب الصحراء. بيد أن هذه الأرقام الإجمالية تحجب تباينات إقليمية وأسرية. فيقدر أن الاستهلاك الغذائي لنحو ٣٠ في المائة من السكان يقل تماما عن الحد الأدنى للاستهلاك الغذائي اللازم وقدره ٢ ١٠٠ سعر حراري.

١٣- وتشير البيانات الغذائية المتاحة إلى ارتفاع المعدلات العامة لسوء التغذية في الولايات التالية: شمال كردفان، ١٦ في المائة؛ وغرب كردفان، ٢٣ في المائة؛ وشمال دارفور، ٣١ في المائة؛ وولاية البحر الأحمر، ٢٥ في المائة. كما توضح البيانات الانتشار الكبير لحالات العجز في العناصر الغذائية الدقيقة (الأنيما ونقص فيتامين ألف)، وانتشار تضخم الغدة الدرقية (نقص اليود). وفي المناطق الجنوبية من بحر الغزال، انخفض المعدل العام لسوء التغذية، الذي كان مرتفعا بنسبة ٤٥ في المائة خلال عام ١٩٩٨، إلى نسبة ١٥ في المائة في ظل عمليات الإغاثة التي يدعمها البرنامج و عملية شريان الحياة في السودان.

١٤- **التأثر بالصدمات.** تقع معظم أراضي السودان في الحزام السهلي وتعاني من الجفاف بصورة دورية. ويقدر أن الإمداد المحلي بالحبوب لا يكفي عامين من بين كل خمسة أعوام. وقد أدى القحط القاسي خلال العقود الثلاثة الماضية إلى مجاعات واسعة النطاق، وفقدان الماشية وأصول مادية أخرى، وهجرة واسعة النطاق من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. وتزيد الحرب الأهلية الممتدة من تعقيد المشكلة. وولاية البحر الأحمر، وولايات دارفور وكردفان في الشمال، وكذلك بحر الغزال في الجنوب معرضة بشكل خاص لهذا النوع من الكوارث الطبيعية. كما أن الفيضانات المتقطعة، مثل التي حدثت في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ في شمال كردفان وجنوب كردفان وكسلا، تؤثر أيضا تأثيرا سلبيا على الإنتاج الغذائي. وبشكل الجراد والفئران تهديدا إضافيا للاقتصاد الزراعي الهش أصلا.

السكان المعنيون بالمساعدات

١٥- وفقا للتقييم القطري الموحدة للأمم المتحدة، تم تحديد المجموعات التالية بوصفها مجموعات ضعيفة: النازحين بسبب الحرب، وضحايا الكوارث الطبيعية، واللاجئين، والأسر فقيرة الموارد بشكل مزمن، بما فيها الأسر التي ترأسها نساء.

١٦- **النازحون.** يعتقد أن السودان به أكبر عدد من النازحون في العالم. ففي منتصف عام ١٩٩٦، شردت الحرب نحو ٤ ملايين سوداني. وظل نحو ١,٥ مليون من بينهم، داخل مناطق الصراع. ويوجد الجزء المتبقي في الشمال في المنطقة الانتقالية. وتبين الدراسات الاستقصائية أن معدلات سوء التغذية والوفيات بين النازحين أعلى منها بين السكان المستقرين. ويتألف النازحون في القطاع الشمالي من ثلاث فئات رئيسية هي: نازحون يعيشون في مدن عسكرية (واو، جوبا، ملكال)، ونازحون يعيشون في المنطقة الانتقالية (جنوب كردفان، وغرب كردفان، وجنوب دارفور)، ونازحون يعيشون في معسكرات (الخرطوم، وكسلا، أعالي النيل). ويتناثر الجزء المتبقي في المدن.

١٧- ومن الصعب تحديد عدد النازحين في القطاع الجنوبي بسبب تعذر الوصول إلى أماكن كثيرة. ويقدر أن هناك نحو ١,٤ مليون نازح في المناطق التي تسيطر عليها الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان وقوى معارضة أخرى. وتتباين أوضاع النازحين تباينا شديدا، ويتوقف ذلك على المكان الذي يوجدون به، ومدة تشردهم، وقدرتهم على التكسب أو الانتفاع بأرض، وحصولهم على مياه صالحة للشرب ونظيفة وإلى مرافق صحية ملائمة، ودرجة وصول المساعدات الإنسانية إليهم. وآليات التصدي للمصاعب في المدن العسكرية محدودة. والنازحون في المنطقة الانتقالية



يشردون بشكل مزمن ويتقاسمون سبل العيش مع المجتمعات المحلية المضيفة. وفي جنوب كردفان وجنوب دارفور، ينتفع النازحون بالأراضي الزراعية بموجب ترتيبات غير مواتية لتقاسم المحصول مع المالكين المحليين.

١٨- **ضحايا الجفاف والكوارث الطبيعية الأخرى.** درج سكان كردفان ودارفور على أن يكون لديهم آليات للتغلب على المشاكل خلال فترات القحط القاسي، بما في ذلك الهجرة المؤقتة نحو الجنوب، حيث يكون تأثير الجفاف أقل حدة. ومنذ استئناف الحرب الأهلية في عام ١٩٨٣، لم يعد هذا خيارا متاحا. ويجري استنفاد الآليات التقليدية الأخرى للتغلب على الصعاب (بيع الماشية وحطب الوقود) نتيجة لتواتر القحط. ومما يزيد من حدة هذا الأمر، استيطان أعداد كبيرة من النازحين من الجنوب في المنطقة الانتقالية، مما يزيد الضغط على الاقتصاد المحلي. وقد نزح أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ شخص خلال فترة القحط ١٩٨٤/١٩٨٥، ومعظم هؤلاء لم يعودوا قط إلى أماكنهم الأصلية. وفي السنوات الأخيرة، أصبحت الفيضانات التي تؤثر في قطاعات كبيرة من الشعب أكثر تواترا. وخلال فيضانات عام ١٩٩٨، تضرر نحو مليوني شخص، وتدمرت المحاصيل الصيفية بنسب تصل إلى ٧٠ في المائة في بعض المناطق.

١٩- **اللاجئون.** لأكثر من ٣٠ عاما كان السودان مأوى لأعداد كبيرة من اللاجئين، بلوذ أغلبيتهم بالفرار من الحروب الأهلية في أثيوبيا وإريتريا. ويستضيف السودان حاليا أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ، ويقدم البرنامج المساعدة للأشخاص الأشد ضعفا من بينهم ١٣٣ ٠٠٠ أريتري وأثيوبي تقريبا، المقيمين في معسكرات للاجئين. وكان من المتوقع أن يعود هؤلاء اللاجئين إلى أوطانهم خلال العامين التاليين، ولكن الحرب الأخيرة بين إريتريا وأثيوبيا أدت إلى تعليق برنامج إعادة الإعادة إلى الوطن المزمع. بل أن موجة جديدة من اللاجئين الأريتريين قد فرت إلى شرقي السودان نتيجة للحرب الجديدة (يبلغ عددهم حاليا أكثر من ٩٥ ٠٠٠).

٢٠- **الأسر فقيرة الموارد.** تتسم الأسر فقيرة الموارد بشكل مزمن بانخفاض عدد العاملين في الأسرة، ومحدودية الموارد، وقلة الدعم من أعضاء الأسرة والمجتمع. وهذا يطابق تعريف السكان المحليين ذاتهم لـ "الضعف". فهم يضمنون ذلك التعريف أطفال المدارس من الأسر الفقيرة، والأرامل، والكبار دون أسر، والأيتام، والأسر التي ترأسها نساء. وتوجد هذه الأسر في المجتمعات المحلية المضيفة للنازحين واللاجئين.

اعتبارات تمايز الجنسين

٢١- وفقا لتعداد عام ١٩٩٣، كان يرأس ٢٢,٦ في المائة من الأسر في الشمال نساء. وتبين دراسة استقصائية أحدث، أجريت بين النازحين في الخرطوم، أن ٣٤ في المائة من الأسر ترأسها نساء. وخلصت دراسة أجريت بالاشتراك بين منظمة العمل الدولية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٨ عن الفقر في السودان إلى أن هذه الأسر تعاني من انخفاض مستويات الرعاية الاجتماعية. فدخل المرأة أقل بشكل عام من دخل الرجل. ومع ذلك تؤدي المرأة دورا أساسيا في جلب الدخل (من الأعمال التجارية الصغيرة والمقايضة) إلى الأسرة لمواجهة احتياجات الأسرة، وتتمتع بسلطة اتخاذ القرارات فيما يتعلق بدخلها.

٢٢- وتوضح المؤشرات في مجالي التعليم والصحة أن المرأة السودانية لا تزال خلف الرجل. ونسبة أمية الإناث تبلغ ٥٨,٨ في المائة، مقابل ٤٤,٨ في المائة للرجال. وفي عام ١٩٩٠، كان معدل وفيات الأمهات يقدر بـ ٦٦٠ بين كل ١٠٠ ٠٠٠ من المواليد الأحياء. وليس هناك دلائل توجي بتحسن الوضع بشكل جذري في العقد الماضي. ويبلغ معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية على الصعيد الوطني بالنسبة للبنات ٤٩ في المائة، ولكن هناك تفاوت كبير بين الولايات. واستهدف البرنامج تقديم مساعده للمديريات التي تتخض فيها معدلات التحاق البنات بالمدارس عن المتوسط الوطني. وفي ظل مشروع التغذية المدرسية الذي ينفذ بمساعدة البرنامج، زاد التحاق البنات بنسبة ٩ في المائة على مر السنوات



الثلاث الماضية. وستظل المساعدة التي يقدمها البرنامج للتعليم تركز على البنات، متشياً مع التزامه بتوجيه ٥٠ في المائة من مشاريعه التعليمية للبنات.

٢٣- والمخاطر الغذائية شائعة بين الحوامل والمرضعات، مما يؤثر عليهن وعلى حياة أطفالهن. وفي القطاع الجنوبي، بدأت منظمة اليونيسيف والبرنامج برنامجاً مدته عام واحد قابل للتجديد يستهدف، على المدى الطويل، القضاء على الممارسات والمحظورات الغذائية الضارة، وخفض الوفيات والحالات المرضية بين الأمهات والمولود. وتتمثل الأهداف على المدى القصير في زيادة الوعي الجماهيري بالآثار الضارة ومخاطر المحظورات الغذائية في مناطق النازحين من خلال استخدام مواد تعليمية، من قبيل الكتيبات والكراسات والإعلانات في التجمعات العامة.

٢٤- وعلى غرار ما يحدث في كثير من البلدان الأفريقية جنوب الصحراء، تتحمل المرأة عبئاً غير متناسب في رعاية الأسرة والقيام بمهامها. فجمع المياه للاستخدام المنزلي مهمة مستغرقة للوقت للغاية. وعلى الرغم من أن القيام بهذه المهمة غير مقصور على المرأة، فإن المسؤولية عن توفير المياه تقع على كاهلها. ولذا، كان لمخططات جمع المياه التي يدعمها البرنامج في منطقتي كردفان ودارفور أثر إيجابي هام على عبء العمل الواقع على المرأة. وفي جنوبي السودان، غيرت الحرب التقسيم التقليدي للأدوار بين الرجل والمرأة بمعنى أن الرجل يقوم بأدوار تتصل "بالأمن"، بينما تقوم المرأة بأدوار إنتاجية. وهذا يعني مزيداً من العمل على المرأة. ونظراً لأن الحرب تحول دون قيام الرجل بأنشطته التقليدية، فإن المرأة تتحمل المسؤولية عن تغذية الأسرة.

٢٥- والسودان هو أحد أربعة بلدان أفريقية غير موقعة على اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة. والبرنامج عضو نشط في فرقة العمل المعنية بمسائل تمايز الجنسين التابعة للأمم المتحدة في السودان، التي تدعو للتوقيع على الاتفاقية. وفي حلقة دراسية عقدت بمناسبة اليوم العالمي للمرأة (٨ مارس/آذار ٢٠٠٠)، بمشاركة الحكومة والهيئة القضائية والمجتمع المدني، ناقشت مسألة التصديق على الاتفاقية بغية التشجيع على فهم الاتفاقية بشكل أفضل والتنويه بأهميتها اعتمادها.

أولويات وسياسات الحكومة لمعالجة الفقر وانعدام الأمن الغذائي

السياسات العامة

٢٦- تنص الاستراتيجية الوطنية العشرية الشاملة للحكومة (١٩٩٢-٢٠٠٢) على أن القضاء على الفقر وتحسين الأوضاع المعيشية للشعب هما الهدفان الإنمائيان الرئيسيان والمنشودان. وتؤكد الاستراتيجية أن تخفيف وطأة الفقر يقتضي التركيز على تشجيع الاستثمار الخاص وإيجاد فرص العمل وشبكات الأمن الاجتماعي. كما تتضمن أهدافاً تتصل بالسلام وبناء القدرات، مثل: (أ) دعم قدرات السكان المتضررين على التغلب على المشاكل والإنعاش؛ (ب) إعادة قدرة المؤسسات الوطنية والمجتمعات المدنية؛ (ج) دمج تخفيف آثار الكوارث في بناء القدرات الوطنية.

سياسات الأمن الغذائي

٢٧- إن حكومة السودان والمعارضة المسلحة يدركان أن الحل الدائم الوحيد لتحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الجوع في السودان هو إحلال السلام والأمن والاستقرار بشكل دائم. والأمن الغذائي يشكل جزءاً لا يتجزأ من السياسة الزراعية العامة للحكومة. ويجري إيلاء اهتمام خاص لتحسين إنتاجية المحاصيل الغذائية، والبنية الأساسية للتخزين



والنقل في المناطق الزراعية الأساسية وفي مناطق الاستهلاك. وتعتمد الحكومة التشجيع على إنشاء بنوك للحبوب والبذور في المناطق المعرضة للجفاف.

٢٨- والزكاة، وهي ممارسة معمول بها على نطاق واسع في السودان، هي نظام يتوقع فيه من كل مسلم "موسر" أن يقدم سنويا بشكل طوعي نسبة مئوية ثابتة من إيراداته للأسر الفقيرة. وتشرف على جمع الزكاة وتوزيعها منظمة غير حكومية تتسق أعمالها وزارة التخطيط الاجتماعي. وتقوم آلاف اللجان المحلية بجمع الزكاة وتوزيعها محليا. وهذه الممارسة هي بمثابة نموذج للرعاية الاجتماعية في إطار المجتمع المدني.

٢٩- وتعمل الحكومة أيضا على تعزيز قدرتها على رصد الأمن الغذائي بدعم نظام الإنذار المبكر في إطار مفوضية العون الإنساني. ويساعد المكتب الإقليمي للبرنامج في السودان، من خلال وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها، الحكومة في جمع البيانات، وتحليل مؤشرات الأمن الغذائي ورصدها.

٣٠- وتشمل سياسات الحكومة للأمن الغذائي إنشاء مخزونات احتياطية قدرها ٦٠٠ ٠٠٠ طن من الحبوب (أساسا من الذرة الرفيعة) يديرها البنك الزراعي بدعم من وزارة المالية. وتستكمل هذه الكمية كل ثلاث سنوات. وتقدم الحكومة الاتحادية نحو ٥٠ في المائة من تكلفة الغذاء، على أن تواجه الولايات التي بها عجز غذائي نسبة الـ ٥٠ في المائة المتبقية. وتوجد حاليا قدرة على التخزين (صوامع ومستودعات) قدرها ٥٠٠ ٠٠٠ طن، مملوكة للبنك الزراعي.

سياسات المعونة الغذائية

٣١- تشمل الخطط الإنسانية والإنمائية للحكومة المعونة الغذائية باعتبارها موردا خارجيا مهما للتخفيف حدة الفقر. وتستخدم إلى حد بعيد لتخفيف محنة السكان الذين شردتهم الحرب، وتوفير الغذاء للاجئين، ودعم الأنشطة الإنمائية للمجتمعات المحلية فقيرة الموارد.

٣٢- وقد شهدت المعونة الغذائية تقلبات كبيرة على مدى العقد الماضي، إذ تراوحت بين ٥١٣ ٠٠٠ طن في عام ١٩٩٠، و ٥٨ ٠٠٠ طن في عام ١٩٩٥، ونحو ٢٣٣ ٠٠٠ في عام ١٩٩٩، ويقدم الجزء الأعظم من هذه المعونة من خلال البرنامج، واستهدف، في المقام الأول، التدخلات المتتابعة في حالات الطوارئ. ويحدد مقدار المعونة الغذائية بشكل أساسي وفقا لنطاق حالة الطوارئ.

٣٣- وفي السنوات الأخيرة، استهدفت المعونة الغذائية لأغراض التنمية المناطق منعدمة الأمن الغذائي في الشمال لدعم مشاريع التغذية المدرسية وجمع المياه. وحثت الحكومة الاتحادية والحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان البرنامج على دعم التغذية المدرسية في المناطق الأكثر استقرارا في الجنوب. وتؤيد حكومة السودان استخدام معونات غذائية موجهة في حالات الطوارئ. وفي المناطق التي تقدم فيها عملية شريان الحياة في السودان مساعدات، تشارك الحكومة في الأنشطة الدورية والسنوية للوكالات المتعددة لتقييم الاحتياجات. وتقدم وزارة الزراعة الاتحادية الدعم بشكل منتظم لبعثات تقييم المحاصيل التي تقوم بها منظمة الأغذية والزراعة والبرنامج.

٣٤- وتلقى سياسة البرنامج الراهنة المتمثلة في شراء الحبوب (الذرة الرفيعة أساسا) من المناطق ذات الفائض في الإنتاج في السودان لصالح عمليات الإغاثة والتنمية التابعة للبرنامج في المناطق التي بها عجز غذائي، تقديرا كبيرا من الحكومة والشركاء الآخرين. ولهذه السياسة آثار مفيدة بالنسبة لإنتاج الحبوب وتسويقها على الصعيد المحلي. كما أنها تؤدي إلى خفض تكاليف النقل، وتحسين مدة التسليم، والإمداد بأنواع من الحبوب مقبولة تماما بالنسبة للمستفيدين.



تقييم أداء البرنامج حتى الآن

٣٥- كان السودان أول بلد يتلقى المعونة الغذائية الإنمائية للبرنامج. ففي يونيو/حزيران ١٩٦٣ وافق مجلس إدارة البرنامج على المشروع السودان: ١ إعادة توطين سكان وادي حلفا ومنذ ذلك الحين، تم دعم مجموعة من الأنشطة الإنمائية في إطار ٢١ مشروعاً. ومنذ عام ١٩٨٠، يجري تنفيذ جميع فئات البرنامج عمليات الطوارئ، وعمليات الإغاثة الممتدة (التي تحولت الآن إلى عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش)، والمشاريع الإنمائية في آن واحد في أنحاء مختلفة في البلد. وبين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٩، بلغ مجموع مساعدات البرنامج ٢٤٥ مليون دولار بالنسبة لعمليات الطوارئ، ومعظمها في جنوب السودان، و ٦٧,٧ مليون دولار للاجئين الأريتريين والأثيوبيين، و ٤٢,٤ مليون دولار للمشاريع الإنمائية. وقدم البرنامج أيضاً طوال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٥ خدمات لتسليم ورصد المنح الثنائية للمعونة الغذائية للسودان، التي وصلت إلى نحو ٩٩٢ ٠٠٠ طن.

٣٦- وقد ساعدت الدروس المستفادة من الأنشطة الإنمائية التي دعمها البرنامج في الماضي على صياغة الشكل الحالي لمحظة الأنشطة الإنمائية. وخلصت التقييمات والاستعراضات إلى أن القيمة الحافزة للحصص الغذائية التي يقدمها البرنامج لم تكن مرتفعة عند تنفيذ المشاريع في مناطق الفئات الغذائية. وفي حالات أخرى، كانت المعونة الغذائية تستخدم بمثابة دعم مالي للأنشطة الاجتماعية الاقتصادية لصالح السكان الفقراء، مما يجعل من الصعب الربط بين تقديم الأغذية ونتائج المشروع. ومع انخفاض مخصصات الميزانية، وتضاؤل المساعدات الإنمائية الدولية، كان وفاء الحكومة بالتزامها إزاء المشاريع التي تنفذ بمساعدة البرنامج، من حيث التوريد بالموظفين وبالبنود غير الغذائية وإدارة الأغذية ونقلها، أقل من مرض. ويقتصر تركيز المشروع متعدد القطاعات: السودان ٣٧٠٩ تقديم المساعدة للأعمال الريفية في المناطق العرصة للجفاف الموافق عليه في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٨٨، على المناطق الفقيرة ومنعدمة الأمن الغذائي في البلاد. بيد أنه تبين أن أنشطة جمع المياه كانت الأكثر نجاحاً من بين الأنشطة الكثيرة المدعومة في إطار ذلك المشروع. ولهذا السبب، وبمجرد الانتهاء من المشروع ٣٧٠٩، تمت الموافقة على مشروع مصمم خصيصاً لتحسين الحصول على المياه.

٣٧- وانسجاماً مع التزامات البرنامج تجاه النساء (١٩٩٦ - ٢٠٠٠)، يشجع البرنامج على قيام المرأة بدور قيادي في اتخاذ القرارات على الصعيد المحلي بشأن إدارة الأغذية، وفي إدارة الأصول التي أوجدتها مشاريع الغذاء مقابل العمل. ويجري في القطاع الشمالي منذ عام ١٩٩٨ جمع بيانات جزئية عن مسائل تمايز الجنسين. وفي عام ١٩٩٩، كلن ٥٧ في المائة من مجموع المستفيدين من السكان المتضررين بالجفاف من النساء. وبالنسبة للاجئين الأريتريين والأثيوبيين، كان ٥٠ في المائة من المستفيدين من النساء. ومن بين المستفيدين من المساعدات في إطار مشاريع التغذية المدرسية بلغت نسبة ٤٧ في المائة كما بلغت ٥١ في المائة في مشروعات جمع المياه. وكما يرد في الفقرة ٢٢، فإن المساعدة التي يقدمها البرنامج تيسر زيادة التحاق الفتيات بالتعليم النظامي.

المشاريع الإنمائية الجارية

٣٨- بدأ المشروع السودان ٥٣١ (التوسع الثالث) -تقديم المساعدة لتلاميذ المدارس الابتدائية- في عام ١٩٧٦ بهدف عام هو دعم سياسة الحكومة التعليمية. وفي بادئ الأمر، كان الدعم الذي يقدمه البرنامج مصمماً على أنه دعم مالي للمدارس الداخلية الثانوية. وفي خلال الثمانينات أعيد تصميم المشروع ليشمل التعليم الابتدائي. وكانت أهدافه تتمثل في زيادة الالتحاق بالمدارس وتوسيع المرافق المدرسية باستخدام الأموال المقدمة نتيجة للمساعدة التي يقدمها البرنامج.



ويستهدف البرنامج الحالي المدارس الابتدائية النهارية في المناطق ذات العجز الغذائي المزمن في ست مديريات، مع التركيز على التحاق البنات من أجل التصدي إلى التفاوت بين الجنسين.

٣٩- وزارت بعثة إدارية للاستعراض والتقييم تابعة للبرنامج، واشتركت فيها اليونسكو، منطقة المشروع في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٩ وخلصت إلى أن مشروع البرنامج لتقديم المساعدة ينفذ في مجمله بفعالية. وقد شجع المشروع الآباء على إلحاق أطفالهم بالمدارس الابتدائية وعلى إيقائهم داخل النظام. وساعدت عملية بناء وترميم الفصول المدرسية والمراحيض في مدارس البنات على اجتذاب مزيد من الفتيات إلى المدارس. وفي الولايات الغربية، أسهمت المجتمعات المحلية في تكاليف المياه وحطب الوقود ومرتبات الطهارة، والتوابل، وفي بعض الحالات، في تكاليف نقل السلع الغذائية التابعة للبرنامج من مستودعات الولاية أو المنطقة إلى المدارس. وفي ولاية البحر الأحمر، تقاسمت هذه الإسهامات الحكومة المحلية والمجتمعات المحلية. وهذه المشاركة القوية من جانب للمجتمع المحلي تشكل أساساً صلباً لاستمرارية المشروع.

٤٠- واعتمد المشروع السودان ٤٧٤٥ تحسين الحصول على المياه في المناطق شبه القاحلة- في مايو/أيار ١٩٩٨ لمدة ثلاث سنوات. وكان يستهدف بناء وترميم نظام جمع مياه الأمطار المحسن (وهي برك طينية كبيرة تعرف محلياً بالحفير حفرها السكان المحليون لجمع المياه خلال موسم الأمطار لاستخدام الناس والحيوان في موسم الجفاف) في المناطق الريفية في شمال دارفور وشمال كردفان، يستهدف التصدي إلى ثلاث مشاكل كبرى، وهي: الأغذية، ومياه الشرب، والبطالة. والغرض من المساعدة الغذائية التي يقدمها البرنامج هو سد الفجوة الغذائية المزمنة والاحتفاظ بالقرويين القادرين بنديا على العمل (الذين كانوا سيضطرون لولا ذلك إلى الهجرة للعمل) لبناء حفائرهم خلال فصل الجفاف (من يناير/كانون الثاني إلى يونيو/حزيران). فالغذاء مقابل العمل في كل مجتمع محلي يقتصر على العمل في فصل واحد. وتقوم المجتمعات المحلية بإدارة الحفائر وصيانتها بعد تدريبها على ذلك. وتمول تكاليف انعدام العمل من رسوم المياه المحصلة. وعملاً على تحقيق أكبر قدر من الفوائد الصحية من تحسين توافر المياه، وافق برنامج المياه والبيئة والمرافق الصحية، بمساعدة منظمة اليونيسيف والبرنامج، على توفير التنقيف في المجال الصحي، والمرافق الصحية للمجتمعات المحلية المشاركة في المشروع. وتمثل النساء ٦٠ في المائة من قوة العمل المشتركة في بناء الحفير، و ٥٠ في المائة من أعضاء لجنة الحفير.

٤١- ولهذا المشروع آفاق طيبة لتحقيق التنمية المتكاملة، بالتشارك مع أطراف أخرى. فهو يخفف من العجز في الأغذية والمياه المحلية دون التركيز بشكل لا موجب له على البيئة الطبيعية. وعلاوة على ذلك، فهو يسهم في تحسين المرافق الصحية للأسر وتخفيف عبء العمل على المرأة. وقد بينت دراسة لأثر المشروع أجرتها منظمة كير (وهي المنظمة غير الحكومية المشاركة الأساسية) على حفائر محسنة مماثلة في شمال كردفان انخفاض متوسط المسافة المقطوعة يومياً للحصول على المياه (في أغلب الأحيان بالنسبة للنساء والبنات) من ١٠ كيلومترات إلى كيلومتريين، وزيادة الاستهلاك اليومي للفرد من المياه من ١١ إلى ١٧ لتراً، وزيادة الاستهلاك الغذائي خلال فترة الجفاف.

عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش

٤٢- يقدم البرنامج منذ عام ١٩٦٧ مساعدة غذائية للاجئين الأريتريين والأثيوبيين في شرقي السودان من خلال عدد من التدخلات الطارئة وعمليات الإغاثة الممتدة. وقد عاد منذ ذلك الحين كثير من هؤلاء اللاجئين إلى أوطانهم. وفي فبراير/شباط ٢٠٠٠، تمت الموافقة على عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش ٦١٨٩ لمدة ١٨ شهراً لتغطية احتياجات ما يصل إلى ١٣٣ ٠٠٠ لاجئ، من بينهم ٩١٩ ١١ لاجئاً كانت مفوضية الأمم المتحدة للاجئين تستهدف إعادتهم إلى



وطنهم. بيد أنه نظرا للأوضاع المتغيرة في أثيوبيا، لم تنفذ عملية الإعادة. وبدأت عملية إعادة اللاجئين الأريتريين في مايو/أيار ٢٠٠٠، بناء على اتفاق ثلاثي بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومتها السودان وإريتريا. وتأخر تنفيذ هذه العملية أيضا بسبب تجدد القتال بين إريتريا وأثيوبيا، مما أدى إلى تدفق جديد للاجئين من إريتريا إلى السودان.

عمليات الطوارئ

٤٣- تقديم المساعدة في حالات الطوارئ للسكان المتضررين بالحرب والكوارث الطبيعية. منذ عام ١٩٨٩، عند بدء عملية شريان الحياة في السودان، ظل البرنامج يقدم كل معونة غذائية للسكان المتضررين بالحرب والجفاف في السودان في إطار عمليات الطوارئ. ونظرا للأوضاع المتقلبة التي يصعب التنبؤ بها والظروف الأمنية المتغيرة، لم يكن بوسع البرنامج إعداد عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش لهؤلاء السكان. وتقدم عملية الطوارئ الحالية (العملية رقم ٦٢١٥) المساعدة إلى ما يصل إلى ٢,٤ مليون مستفيد. وخلص التقييم الذي أجري في عام ١٩٩٩ لأثر تدخلات الطوارئ التي يجريها البرنامج في إطار عملية شريان الحياة إلى أن المساعدة الغذائية حالت دون حدوث حالة مجاعة واسعة النطاق، لا سيما بين أكثر السكان ضعفا.

٤٤- وفي القطاع الجنوبي، تتألف لجان الإغاثة من الرجال والنساء، وغالبا ما تكون الأغلبية من النساء اللاتي يشغلن أيضا منصب رئيس اللجنة. ومتى أمكن، توزع الحصص الأسرية على النساء على سبيل الأولوية. وفي ظل المناخ الأمني المتقلب، وأعمال النصب والغارات، فإن تقديم الأغذية للنساء بشكل مباشر ينطوي أيضا على مخاطر مؤكدة، مثل سلب حصصهن الغذائية من قبل أعضاء من المجتمع المحلي لا يشملهم البرنامج ويظهرون فجأة في مواقع التوزيع.

٤٥- ويضطلع المكتب القطري للبرنامج في الخرطوم بالمسؤولية العامة عن العمليات في السودان، بدعم كبير من المكتب الإقليمي للبرنامج في نيروبي فيما يتعلق بتلقي المساعدة الغذائية وتسليمها وتوزيعها على السكان المعوزين في جنوبي السودان، وإدارتها. ويجتمع موظفو البرنامج من المكاتب بصورة منتظمة لمناقشة مسائل السياسة العامة والتنسيق، إضافة إلى اتصالات يومية واتصالات متعددة الأطراف أسبوعية. وتم مؤخرا توحيد منهجيات التقييم والشكل العام للتقارير وإجراءاتها. ويعمل البرنامج أيضا بشكل وثيق مع مفوضية الغوث الإنساني تحت إشراف وزارة التخطيط الاجتماعي في القطاع الشمالي، ومع الوكالة السودانية للإغاثة والتعمير وهي جناح المساعدات الإنسانية للحركة الشعبية لتحرير السودان ووكالة جنوب السودان للإغاثة وهي جناح المساعدات الإنسانية لحركة استقلال جنوب السودان.

٤٦- التدفق الجديد للاجئين الأريتريين. أدى استئناف الحرب بين أثيوبيا وإريتريا، في ١٢/٥/٢٠٠٠، إلى تشريد السكان الأريتريين على نطاق واسع وإلى تدفق اللاجئين من جديد إلى السودان. وفي نهاية يونيو/حزيران، كان نحو ٩٥ ٠٠٠ أريتري قد عبر الحدود إلى السودان. وسيقدم البرنامج المساعدة لهؤلاء اللاجئين في الفترة ما بين مايو/أيار ونوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠. ويتوقع أن يعود اللاجئون إلى أماكنهم الأصلية بمجرد عودة السلام.

النقل والإمداد

٤٧- تتقل الأغذية عن طريق الجو والأرض وبالبحر النهري. وللبرنامج قواعد تشغيلية وإمدادية في الخرطوم وبورسودان وكوستي والأبيض وملكال وجوبا وواو وبانتيو والضيعين. ويستخدم البرنامج طائرات اليوشين-٧٦



وهيركلز C-130 و انتونوف-١٢ من قواعد في القطاع الشمالي لخدمة أماكن في القطاع الشمالي، أساسا في بحر الغزال. وتستخدم المراكب لإيصال الأغذية والمواد غير الغذائية للمستفيدين على طول الممرات النهرية الأربعة (السوبات، وبانتيو، والزراف، وجوبا) عندما تسمح بذلك الظروف الأمنية.

٤٨- أما بالنسبة للقطاع الجنوبي، فيتم توصيل الأغذية باستخدام مجموعة من وسائل النقل بالسكك الحديدية والجو والبر. فتنقل الأغذية من مومبسا بالبر والقطار إلى لوكيشوكيو، بكينيا، أو بالقطار إلى مرافق التخزين المتوسطة للبرنامج في كمبالا، ثم بنقل بالبر إلى كوبوكو في شمالي أوغندا. ومن كوبوكو، تنقل المعونة الغذائية إلى المستفيدين بالبر بواسطة ناقلين تجاريين، إلى منطقة بحر الغزال أولاً. ومن لوكيشوكيو، تنقل الأغذية للمستفيدين بالجو باستخدام طائرات هيركلز C-130 واليوشين-٧٦.

توجه مساعدات البرنامج المستقبلي

٤٩- على الرغم من الجهود التي تبذلها الأطراف السودانية لحل الصراع والمساعي التي يقوم بها المجتمع الدولي للتوصل إلى تسوية سياسية بالتفاوض، فإنه لا يزال من الصعب التنبؤ بأفاق تحقيق سلام دائم في السودان. ومن الناحية العملية، فإن الحالة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في شمالي السودان مستقرة نسبياً ويمكن التنبؤ بها إلى حد ما. ويرجح أن تستمر تنقلات السكان بسبب الصراع المستمر والكوارث الطبيعية المتكررة وهجرة اليد العاملة بصورة موسمية أو لفترات أطول. وستظل عمليات البرنامج في الشمال تشمل العمليات الإنمائية وعمليات الطوارئ على حد سواء، وكذلك عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش للاجئين.

٥٠- وفي جنوبي السودان، بما فيه المدن العسكرية الواقعة تحت سيطرة الحكومة، تظل الحالة متقلبة ويصعب التنبؤ بها إلى حد بعيد. وقد اقتصر تدخلات البرنامج حتى الآن على عمليات الإغاثة. وتسعى محاولات مخطط الاستراتيجية القطرية إلى تحديد استراتيجية البرنامج في السنوات الخمس المقبلة، استناداً إلى ثلاثة تصورات مختلفة، يرد عرضها أدناه. وستستند خطط البرنامج أو خياراته الاستراتيجية في المستقبل المتوسط الأجل إلى "تصور الحالة المتوسطة"، الذي يعد أكثر السيناريوهات واقعية. بيد أنه سيتعين أن تتسم هذه الخطط أو الاستراتيجيات بالمرونة اللازمة لكي تشمل عناصر من التصورين الآخرين.

٥١- تصور أفضل حالة. يقوم هذا التصور على افتراض أن "وقف إطلاق النيران الإنساني" الحالي سيستمر، بل ربما يتطور إلى وقف شامل لإطلاق النيران، وذلك بالتوصل، أو بدون توصل، إلى تسوية سياسية متفاوض عليها بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان وسائر جماعات المعارضة المسلحة. ويحتمل أن تستمر الحوادث الأمنية المنعزلة في بعض المناطق في الجنوب. وينص ميثاق ١٩٩٨ على إجراء استفتاء على مسألة تقرير المصير بالنسبة للجنوب. وقد يجري هذا الاستفتاء وقد لا يجري. ومن ناحية أخرى، ربما يتم التوصل إلى اتفاق سلام يستند إلى تسوية سياسية. وربما تستأنف الأنشطة العادية للتعمر والإنعاش والتنمية في جميع أنحاء السودان. وستركز الموارد الداخلية والمساعدة الدولية على التعمر والتنمية لتمكين الشعب من الاستفادة من عائد السلام. وستعود أعداد كبيرة من النازحين واللاجئين إلى مواطنهم الأصلية ويبدأون حياة جديدة.

٥٢- تصور الحالة المتوسطة. الحالة قد لا تتحسن إلى الدرجة المبينة أعلاه. وقد يتمثل التصور الواقعي في استمرار "وقف إطلاق النيران الإنساني" ومواصلة الحرب الأهلية على نطاق محدود، مع وجود جيوب ينعدم فيها الأمن بشكل كبير إلى جانب مناطق مستقرة نسبياً. وهذا هو المناخ الحالي الذي يعمل فيه البرنامج وشركاؤه في عملية شريان



الحياة. وحتى في ظل هذا السياق، تعترم عملية شريان الحياة ووكالات أخرى الانتقال من أنشطة الإغاثة إلى أنشطة الإنعاش والتعمير طويلة الأجل.

٥٣- تصور أسوأ حالة. وهو يمثل تدهور عام في الحالة بسبب تكثيف القتال في مناطق شاسعة من المناطق الجنوبية. وقد يؤدي الصراع بين الطوائف العرقية إلى توسيع نطاق الصراع وإلى مقتل أعداد كبيرة من الناس وإلى معاناة بشرية كبيرة نتيجة للقتال والغارات والنهب. وربما يؤدي ذلك إلى تشريد جماعي للسكان، وزيادة انعدام الأمن الغذائي، وارتفاع معدلات سوء التغذية، والمجاعات. وربما تؤدي الكوارث الطبيعية إلى زيادة تعقد الحالة. وسيكون الوصول إلى السكان المتضررين محدوداً، وستعود تدخلات البرنامج إلى تنفيذ أنشطة "أساسية" لإنقاذ الأرواح، مع انخفاض الأنشطة الإنمائية أو انعدامها.

التركيز الجغرافي

٥٤- ستستمر المحفظة الإنمائية للبرنامج في شمالي السودان تركز في المستقبل على المناطق منعدمة الأمن الغذائي والمناطق المعرضة للكوارث الطبيعية المتكررة (غرب كردفان، وغرب دارفور، وولاية البحر الأحمر). وسيجري اختيار المناطق والمجتمعات المحلية على أساس خرائط هشاشة الأوضاع والفقر التي تعدها وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها التابعة للمكتب القطري للبرنامج. وسترصد كفاية التوجيه الجغرافي خلال تنفيذ البرنامج القطري، وستعدل التدخلات التي يدعمها البرنامج وفقاً لذلك.

٥٥- وستتحول تدريجياً التدخلات التي يدعمها البرنامج في جنوب السودان من أنشطة إغاثة إلى أنشطة إنعاش، وذلك على افتراض أن نطاق الحرب الأهلية سيظل محدوداً أو سيتحسن. وستبدل الجهود لتصميم عملية للإغاثة الممتدة والإنعاش، تبدأ في أوائل عام ٢٠٠١، لمتابعة عمليات الطوارئ الجارية. وسيجري تطوير الأنشطة المنفذة في إطار هذه العمليات، لا سيما عنصر التغذية المدرسية والدعم الغذائي للأم والطفل، كمنشآت مستقلين من أنشطة الإنعاش.

المجالات الأساسية للمساعدة التي يقدمها البرنامج

٥٦- إن الهدف النهائي للمساعدة الإنسانية التي يقدمها البرنامج إلى السودان هو الإسهام في تحسين الأمن الغذائي وتعزيز الاعتماد على الذات للأسر الفقيرة الموارد التي تعيش في مناطق منعدمة الأمن الغذائي ومناطق معرضة للكوارث الطبيعية. وفي جنوبي السودان، تتمثل أهداف البرنامج في تعزيز الآليات القائمة للتغلب على المشاكل، وتعزيز الأمن الغذائي، والاعتماد على الذات. وسيحدد مستوى انعدام الأمن والظروف الجوية أساليب تقديم مساعدة البرنامج. وفي المناطق المستقرة، سيبتعد البرنامج عن التوزيع المجاني للأغذية لينفذ أنشطة تعمير معينة، وفي نهاية المطاف أنشطة إنمائية. وسيجري اختيار المناطق على أساس التقييمات السنوية للاحتياجات التي تجريها عملية شريان الحياة والبرنامج، وأنشطة وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها التابعة للمكتب القطري للبرنامج.

٥٧- ستستعرض المؤشرات الغذائية للبرنامج بانتظام مستوى المساعدة الغذائية التي يقدمها البرنامج باستخدام منهجية تقييم الاقتصاد الغذائي. وتستخدم هذه المنهجية طرائق كمية ونوعية لتقصي مختلف الخيارات التي يستعين بها السكان لضمان الحصول على الغذاء، وتبحث كيف يمكن استخدام المصادر الغذائية، بخلاف الإنتاج التقليدي، في وقت الأزمات. وفي الربع الأول من عام ٢٠٠٠، تلقى أغلب المستفيدين في ظل عمليات الطوارئ الراهنة ٢٥ إلى ٥٠ في المائة من الحصة الكاملة (٢١٠٠ سعر حراري)، مما يعني أن السكان كان لديهم موارد أخرى يعتمدون عليها في بداية العام.



- ٥٨- وعلى الإجمال، سينصب تركيز البرنامج القطري المقبل على ثلاث من الأولويات الخمس المحددة للأنشطة الإنمائية للبرنامج، حسبما وردت في قرار المجلس التنفيذي رقم ١٩٩٩/م ت-س/٢:
- ◀ تمكين صغار الأطفال والحوامل والمرضعات من تلبية الاحتياجات التغذوية الخاصة والاحتياجات الصحية المرتبطة بالتغذية؛
 - ◀ تمكين الأسر الفقيرة من الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب؛
 - ◀ التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية في المناطق المعرضة للأزمات المتكررة من هذا النوع.

الأولويات القطاعية

- ٥٩- **الدعم الغذائي للطفل والأم.** يجري تقديم المساعدة في جنوبي السودان والمناطق الانتقالية في إطار عمليات الطوارئ الراهنة بطريقة تستهدف توزيع الأغذية على الجماعات الضعيفة، بما في ذلك التغذية بالسوائل للمراحل الأولى للنزوح، والتغذية التكميلية للأطفال والأمهات الذين يعانون من سوء التغذية بدرجة متوسطة، والتغذية العلاجية للأطفال والأمهات الذين يعانون من سوء حاد في التغذية. وتنفذ هذه الأنشطة في المقام الأول عن طريق منظمات غير حكومية. وسيواصل البرنامج رصد الحالة الغذائية للنازحين، وسيطور هذه البرامج الغذائية المنتقاة لتصبح نشاطاً يرمي إلى "الدعم الغذائي للأم والطفل"، وسيكون أحد الأنشطة الرئيسية المستهدفة لعمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش المقرر تنفيذها في عام ٢٠٠١، وأحد أنشطة البرنامج القطري المقبل فيما بعد.
- ٦٠- **تتمية الموارد البشرية.** في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٩، أوصت بعثة استعراض وتقييم تابعة للبرنامج، بمشاركة منظمة اليونسكو، بإنشاء برنامج لتقديم وجبات مدرسية بمساعدة البرنامج في ست ولايات في شمال السودان. ويمثل التحاق البنات بالمدارس سمة من السمات الهامة لهذا المشروع. ويشمل المشروع أيضاً مساعدة يقدمها البرنامج للمدارس الثانوية الداخلية للبنات، وتمويلاً لإنشاء المراحيض. وفي جنوب السودان، تشمل عمليات الطوارئ المستمرة نشاطاً طارئاً للتغذية المدرسية، موجهاً أساساً للنازحين. وسيشكل هذا أحد الأنشطة المستهدفة في إطار عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش، التي ستصمم كمتابعة لعمليات الطوارئ الحالية. والهدف من ذلك هو تحسين الوجبات الغذائية وزيادة الالتحاق والحضور، لا سيما بالنسبة للبنات.
- ٦١- **الاستعداد لحالات الكوارث والتخفيف من آثارها.** إن المشروع الجاري لجمع المياه في المناطق الشمالية شبه القاحلة، عن طريق بناء وترميم أحواض مياه الأمطار (الحفائر) يحقق نجاحاً كبيراً في التخفيف من أثر الجفاف، وتقادي حدوث عجز في مياه الشرب، وتخفيف عبء العمل على المرأة، والمحافظة على البيئة. وهو مشروع يقوم بكليته على أساس المجتمع المحلي، ويستخدم تكنولوجيا بسيطة سبق اختبارها بنجاح. وستستمر أنشطة المشروع كعنصر من عناصر البرنامج القطري القادم.
- ٦٢- يعاني السودان من كوارث طبيعية متكررة، لا سيما من حالات الجفاف والفيضانات الدورية. وعدم كفاية الاستعداد على المستوى المحلي لإدارة الكوارث وتخفيف أثرها جعل السكان المقيمين في المناطق المعرضة للخطر، في الشمال والجنوب على حد سواء، شديدي الضعف وعرضة للعجز الغذائي وسوء التغذية. ويقترح أن يساعد البرنامج المؤسسات المحلية (مفوضية العون الإنساني، والوكالة السودانية للإغاثة والتعمير، ووكالة جنوب السودان للإغاثة) على تلبية الاحتياجات الغذائية الفورية المتصلة بالكوارث بغية تخفيف معاناة ضحايا الكوارث أو الحد من حدوث خسائر في الأرواح بينهم، والمحافظة على حد أدنى من الأمن الغذائي للأسر في المناطق المتضررة.



٦٣- وستقدم وحدة تحليل سياسات هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها، ووحدات الإمداد والبرمجة في حالات الطوارئ، في البرنامج القطري المساعدة للمؤسسات المحلية في رصد المواقع المعرضة للخطر ووضع استراتيجية لتحديد الاحتياجات الغذائية والمستفيدين وطرائق تقديم المعونة الغذائية، استنادا إلى خبرتها والمعلومات المجمعة. وسيشكل ذلك أيضا أحد عناصر البرنامج القطري القادم.

٦٤- طرائق تقديم مساعدة البرنامج. يجري التصدي في سياق العمليات الجارية لشواغل البرنامج الرئيسية، ومنها اشترك المجتمع المحلي والأطراف المناظرة في تصميم المشروع وتنفيذه، وتعزيز المساواة بين الجنسين، والوفاء بالتزامات البرنامج تجاه النساء. والبرنامج ملتزم بتمكين المرأة عن طريق تعزيز دورها كمنقضية للأغذية؛ إذ تعطى المرأة بطاقات للحصص تحمل أسمها لضمان قيامها بجمع مستحقاتها والتحكم فيها. وسيستمر التصدي لهذه الشواغل في البرنامج القطري المزمع.

٦٥- وسيجري تعزيز أنشطة تقييم الهشاشة في إطار البرنامج القطري القادم، بالتعاون وثيق مع مفوضية العون الإنساني، والوكالة السودانية للإغاثة والتعمير، ووكالة جنوب السودان للإغاثة، ووزارة الزراعة، ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، وصندوق إنقاذ الطفولة (المملكة المتحدة)، ومنظمة كير. وتهدف هذه الأنشطة على المدى الطويل إلى الإسهام في إضفاء الطابع المؤسسي على نظام للأمن الغذائي والإنذار المبكر في إطار وزارة التخطيط الاجتماعي. وعلى المدى المتوسط والمدى القصير، ستسهم أنشطة وحدة تحليل سياسات هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها في زيادة تحديد الاستهداف الجغرافي في إطار مديريات مختارة، وطرائق التنفيذ. وينتظر أيضا أن توفر التقييمات الريفية السريعة، بما في ذلك التحليل المتعمق للاقتصاديات الريفية والعلاقة الترابطية بين المجموعات الاجتماعية الاقتصادية. وقد أعدت خريطة للفقر والهشاشة، ترتب المناطق حسب نوع الخطر (جفاف، وفيضانات، وحرب) (انظر المرفق). وسيجري استكمال هذه الخريطة وتنقيحها بصورة منتظمة. وسيخطط لإيفاد بعثة إلى السودان في أوائل عام ٢٠٠١ لتحليل سياسات هشاشة الوضع ووضع خرائطها لإعداد للبرنامج القطري.

٦٦- وسيستمر البرنامج في شراء الحبوب محليا، شريطة توافر الموارد النقدية. وبشكل عام، فإن شراء الذرة الرفيعة محليا أكثر فعالية من حيث الكلفة، ويكفل أن المعونة الغذائية التي يقدمها البرنامج تشمل أنواعا مقبولة محليا، فضلا عن أن الشراء المحلي يدعم الأسواق المحلية ويحد من تكاليف النقل الداخلي والتخزين والمناولة. كما أنه يمكن البرنامج من تلبية الاحتياجات الغذائية الطارئة سريعا.

٦٧- ويعتزم المكتب القطري تعزيز التدريب للموظفين النظراء، والمنظمات غير الحكومية الشريكة، والمستفيدين على رصد المشروع وإدارة الأغذية وتحليل الهشاشة ومساائل تمايز الجنسين، ومنهجيات التقييم، ونظم الرصد والتقييم. وقد تم استعراض نظم الرصد والتقييم لأحاد المشاريع والعمليات الطارئة وعمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش، أو يجري حاليا استعراضها، لكي تشمل مؤشرات نوعية وكمية متنقاة، مثل مشاركة المجتمع المحلي والبيانات الجنسانية الجزئية. وسيعتمد البرنامج القطري الجديد على نظم الرصد والتقييم الجاري تصميمها بالاشتراك مع الوكالة الألمانية للتعاون التقني.

٦٨- ونظرا للمناخ الأمني المتقلب الذي يعمل فيه البرنامج ووكالات أخرى، يجري وضع مناط التركيز على تعزيز الأمن، بما في ذلك تعيين فريق قوي من موظفي الأمن ذوي الخبرة وتوفير أجهزة اتصال ملائمة.



الآثار التشغيلية لنهج البرنامج

٦٩- يقوم حالياً الفريق القطري للأمم المتحدة بوضع الصيغة النهائية للتقييم القطري الموحد للأمم المتحدة (بناء شراكة من أجل السلام والتنمية المستدامة). ويوفر التحليل الأساس لإعداد إطار المساعدات الإنمائية من الأمم المتحدة، الذي يبدأ في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢، مع دورة البرنامج الخمسية القادمة (الموامة) لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة اليونيسيف، والبرنامج. وتم تحديد مجالات الأولوية التالية في التقييمات القطرية الموحدة: (أ) تخفيف حدة الفقر في السياق الخاص للتنمية في السودان؛ (ب) البيئة والمناخ والطاقة؛ (ج) الإنتاج الغذائي والأمن الغذائي؛ (د) التعليم والتدريب المهني؛ (هـ) التغذية والصحة والمياه والمرافق الصحية. ويمثل بناء السلام، وهو نهج قائم على إعطاء كل ذي حق حقه، وتمكين المجتمع المحلي، وقضايا الجنسين، وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز مسائل مشتركة بين عدة قطاعات. وعقب موافقة المجلس على البرنامج القطري، سيدمج المشروعان الإنمائيان الجاريان في البرنامج القطري، بقدر ما يتناولان لمجالات الأولوية آنفة الذكر، التي حددتها الحكومة والفريق القطري للأمم المتحدة.

٧٠- وسيتألف جوهر المشروع القطري للبرنامج في السودان للفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٦ من الأنشطة التالية:

- ◀ الدعم الغذائي للألم والطفل؛
- ◀ التغذية المدرسية؛
- ◀ الاستعداد للكوارث وتخفيف آثارها، بما في ذلك أنشطة جمع المياه.

الاحتياجات من الموارد

٧١- سيعد المكتب القطري، بدعم من بعثة من المقر الرئيسي، البرنامج القطري. كما أنه سيقوم، في ضوء السياق المحدد للتنمية في السودان، مستوى المساعدات التي يقدمها البرنامج وتوزيع الموارد بين مختلف أنشطة البرنامج، على أساس هذا المخطط للاستراتيجية القطرية ومجموع الموارد المتاحة للبرنامج.

الشراكات

٧٢- أعد هذا المخطط للاستراتيجية القطرية بالتشاور الوثيق مع ممثلي وزارات الحكومة، ووكالات الأمم المتحدة، والأطراف المانحة، والمنظمات غير الحكومية، والمستفيدين. ويجري تعزيز التعاون مع وزارة التربية، ومنظمة اليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، في مشروع التغذية المدرسية في شمالي السودان. وسيجري من الآن وحتى بدء البرنامج القطري زيادة دراسة التعاون مع مشاريع التنمية الزراعية التي يمولها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في شمال وجنوب كردفان، ومع البرنامج الإنمائي في المنطقة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولعل الأنشطة التي يدعمها البرنامج توفر أداة فعالة لمنظمة اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان لاستغلال أنشطة تكميلية في مجالات النظافة الصحية والمياه والمرافق الصحية، وذلك حتى بعد انتهاء المساعدة التي يقدمها البرنامج.

٧٣- وسيواصل البرنامج، في إطار عملية شريان الحياة في السودان، التعاون بشكل وثيق مع المنظمات غير الحكومية والنظراء لتوفير التغذية التكميلية/العلاجية وغير ذلك من الأنشطة المتصلة بالصحة في ظل العمليات الطارئة الراهنة. ويتعاون البرنامج بشكل وثيق مع مفوض الحكومة لشؤون اللاجئين ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في إطار



عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش الراهنة. وسيواصل البرنامج تعاونه مع منظمة كير، والمنح للإغاثة الأفريقية (منظمة غير حكومية كندية)، ومنظمة أوكسفام في أنشطة جمع المياه.

أهم القضايا والمخاطر

استئناف الحرب

٧٤- إن استئناف الحرب سيتسبب في تشريد أعداد كبيرة، مما سيزيد عدد النازحين زيادة كبيرة وسيطلب مساعدة لإنقاذ الأرواح. كما سيزداد عدد النازحين في حالة حدوث صراع في البلدان المجاورة.

الوصول للمستفيدين

٧٥- تتصل المخاطر الرئيسية التي تنطوي عليها الاستراتيجية المقترحة بمشاكل الوصول إلى المجموعات المستفيدة بسبب عدم إمكانية التنبؤ بالصراع وبأطرافه وتحالفاته المتغيرة، أو بسبب رفض أحد الأطراف في الصراع السماح بالدخول. وانعدام الأمن جزء من المشكلة. وعدم وجود البنية الأساسية عامل آخر يحد من القدرة على الوصول إلى المستفيدين، لا سيما في الجنوب. وفي فصل المطر، غالباً ما تصبح مهابط الطائرات والطرق البرية غير صالحة للاستخدام. وقد أكتسب البرنامج وشركاؤه في عملية شريان الحياة في السودان الخبرة والمرونة اللازمتين للعمل في ظل هذه العقبات.

الكوارث الطبيعية

٧٦- إن الكوارث المتصلة بالمناخ مثل الجفاف والفيضانات ظواهر متكررة في السودان ويمكن توقعها خلال فترة تنفيذ البرنامج القطري. ويلزم تضمين هذه الاستراتيجية عنصر الاستعداد للكوارث وتخفيف آثارها، بما في ذلك خطة احترازية للتدخلات الطارئة في المستقبل.



الملحق

خارطة هشاشة الأوضاع

